

Distr.: General
2 October 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثامنة المستأنفة

فيينا، ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - خلاصة وافية.....
٢ ماليزيا.....



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - خلاصة وافية

ماليزيا

١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لماليزيا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت ماليزيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وصدَّقت عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لماليزيا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وقد استُعرض تنفيذ ماليزيا للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من دورة الاستعراض الأولى، ونُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ (CAC/COSP/IRG/II/3/1/Add.1).

ويستند النظام القضائي في ماليزيا إلى مجموعة من القوانين المكتوبة وغير المكتوبة. ومن بين القوانين المدونة الدستور الاتحادي ودساتير الولايات، البالغ عددها ١٣ ولاية، والتشريعات التي يسنها كل من البرلمان ومجالس الولايات، والتشريعات الفرعية. وتشمل القوانين غير المكتوبة مبادئ القانون الأنغلو-سكسوني بعد تكييفها تبعاً للظروف المحلية والسوابق القضائية والقانون العرفي المحلي.

وتتبع المحاكم الماليزية مبدأ التحويل في تطبيق المعاهدات الدولية، بمعنى أن تلك المعاهدات يجب أن تحوّل إلى تشريعات محلية عن طريق قانون يصدره البرلمان.

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد، في المقام الأول، قانون إنشاء لجنة مكافحة الفساد الماليزية لعام ٢٠٠٩ (القانون رقم ٦٩٤)؛ وقانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعائدات المتأتية من أنشطة غير مشروعة لعام ٢٠٠١ (اختصاراً: "قانون مكافحة")؛ وما يتصل بذلك من لوائح وأوامر وتعميمات وتعليمات حكومية. وماليزيا طرف في عدد من الاتفاقات الدولية بشأن مكافحة الجريمة، ومنع الجريمة، والتعاون الدولي، كما تطبق اتفاقية مكافحة الفساد مباشرة من أجل التعاون الدولي.

وتتعاون سلطات إنفاذ القانون الماليزية من خلال مختلف الآليات والشبكات، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومؤتمر رؤساء الشرطة التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية.

وتشمل المؤسسات التي تشارك في منع ومكافحة الفساد الجهات التالية: لجنة مكافحة الفساد الماليزية، ومكتب رئيس الوزراء، والشرطة الملكية الماليزية، وإدارة مراجعة الحسابات الوطنية، وإدارة المحاسب العام، ووحدة الاستخبارات المالية، ومصرف نيجارا ماليزيا (BNM)، ولجنة الشركات الماليزية، ولجنة الأوراق المالية الماليزية، وهيئة لابوان للخدمات المالية، ووزارة المالية، ولجنة الخدمة العمومية، وإدارة الخدمة العمومية، واللجنة المعنية بنزاهة وكالات إنفاذ القانون، ومكتب الشكاوى العامة الملحق بمكتب رئيس الوزراء، فضلاً عن معهد النزاهة الماليزي، والأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد. وتؤدي الغرف

التابعة للمدعي العام دوراً رئيسياً في مجال التعاون الدولي واسترداد الموجودات. كما أنشئت لجنة تنسيق وطنية بهدف مكافحة غسل الأموال.

٢- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

٢-١-٢ ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان ٥ و ٦)

ترد سياسات ماليزيا المتعلقة بمكافحة الفساد في قوانين البلد وقواعده ولوائحه الجنائية والمدنية والإدارية التي تحمي النظام العام وتُرسي أسس النزاهة والشفافية والمساءلة في الحكومة والقطاع الخاص. وتدرج تلك السياسات في وثائق سياساتية متنوعة، مثل تعميمات الأجهزة الحكومية، والمبادئ التوجيهية والرسائل الحكومية والوثائق ذات الصلة، فضلاً عن خطة تنمية البلد (الخطة الخمسية).

ولدى ماليزيا خطة نزاهة وطنية تجمع ما بين كل تلك المبادرات المعنية بمكافحة الفساد؛ ويقود تلك الخطة معهد النزاهة الماليزي بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى في الحكومة والقطاع الخاص، وذلك فضلاً عن خطة تحوّل حكومية تتضمن مجال مكافحة الفساد باعتباره أحد مجالات النتائج الرئيسية الوطنية السبعة.

ويُمثل منع الفساد إحدى وظائف لجنة مكافحة الفساد الماليزية، بموجب المواد من ٧ (ج) إلى (هـ) من قانون إنشائها الصادر في عام ٢٠٠٩؛ وذلك بما يكفل توافر عنصرَي الفعالية والمساءلة في الممارسات والنظم والإجراءات الإدارية الحكومية. وإضافة إلى ذلك، هناك عدد من التدابير الإدارية القائمة التي تدعم النزاهة في القطاعين العام والخاص. كما يشجع قانون إنشاء اللجنة الصادر في عام ٢٠٠٩ مشاركة المجتمع في هذا الصدد.

وتتولى مهمة رصد وتقييم تدابير مكافحة الفساد الخاصة باللجنة المذكورة ثلاث لجان رقابية مستقلة بالإضافة إلى فريقين تابعين للجنة ذاتها، كما تُنفذ تلك المهمة من خلال الأوامر الإدارية التي يصدرها رئيس الوزراء.

كما يجري تقييم فعالية الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تعزيز النزاهة في إطار كل من خطة النزاهة الوطنية وخطة التحوّل الحكومية. فقد نُفّحت، في إطار خطة التحوّل الحكومية، عدة سياسات بناء على نتائج الرصد والتقييم؛ كما تم تركيز عدة سياسات تتبعها لجنة مكافحة الفساد الماليزية من أجل زيادة دقة توجيهها ودرجة فعاليتها.

وتتولى مهمة تنسيق تنفيذ سياسات مكافحة الفساد في خطة التحوّل الحكومية وحدة إدارة الأداء والتنفيذ، التابعة لمكتب رئيس الوزراء؛ وهي الوحدة التي تشرف على تنفيذ الـ ٢١ مبادرة المدرجة في الخطة المذكورة؛ أما الجهة التنسيقية المعنية بتنفيذ خطة النزاهة الوطنية فهي معهد النزاهة الماليزي. وفيما يتعلق بلجنة مكافحة الفساد الماليزية فإن المسؤول عن تنسيق ورصد أنشطتها هما شعبتا المعنيتان بالمنع والتوعية علاوة على لجان إشراف مستقلة. وتتولى لجنة مكافحة الفساد الماليزية رصد أنشطة ٨٨٧ وحدة نزاهة أنشئت داخل الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية.

وتكلفت هذه الوحدات بأداء ست مهام أساسية مذكورة في التعميم الإداري رقم ٦ لسنة ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالتنسيق الشامل يعقد وزير شؤون الحوكمة والنزاهة اجتماعات شهرية للتنسيق/الحوكمة؛ ويصدر رئيس الوزراء أوامر إدارية تكفل تفعيل هذا التنسيق.

ومن حيث الميزانية، تخصص الحكومة كل سنة ميزانية لكل من لجنة مكافحة الفساد الماليزية ومعهد النزاهة الماليزي ووحدة إدارة الأداء والتنفيذ، بالإضافة إلى ميزانية لمجالات النتائج الرئيسية الوطنية، من أجل تنفيذ برامج وأنشطة مكافحة الفساد.

وأجريت أيضاً عدة دراسات استقصائية وتقييمية للمخاطر في المجالات أو القطاعات المعرضة للفساد. ولا يتبع نهج منظم حيال عملية استعراض وتقييم الصكوك القانونية؛ فهذه العملية تجري على نحو مخصص الغرض من جانب كل وكالة من الوكالات الحكومية، في ظل وجود بعض التوجيهات من الحكومة أو رئيس الوزراء. ويشرك المجتمع المدني على نحو مباشر، من خلال أعضائه في لجان الإشراف المنبثقة عن لجنة مكافحة الفساد الماليزية.

ولجنة مكافحة الفساد الماليزية هي المؤسسة الرئيسية المكلفة بمنع الفساد في ماليزيا. وهي مخولة، عملاً بالمادتين ٧ (و) و(ز) من قانون إنشائها، بتوعية السلطات العامة والموظفين العموميين والجمهور بشأن الفساد، وتعزيز الدعم العام للمبادرات الرامية إلى مكافحة الفساد، وزيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد. وهناك ضمانات قانونية تكفل استقلالية تلك اللجنة، وتتولى الإشراف على أعمالها خمس لجان مستقلة تقدم تقارير سنوية إلى البرلمان. ومن شأن مشروع تعديل قانوني أن يدرج في الدستور الإجراءات المتعلقة بتعيين وعزل كبير مفوضي تلك اللجنة.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد ٧ و ٨ و ١١)

اتخذت ماليزيا تدابير وإجراءات شاملة تنظم التعيين والتوظيف والاستبقاء والترقية والتقاعد والانضباط فيما يخص موظفي الخدمة المدنية، ولا سيما في قانون لجنة الخدمات الحكومية وما يتصل بذلك من لوائح وأوامر وتعليمات حكومية. وهناك تدابير إضافية بشأن اختيار المرشحين لشغل مناصب عمومية تعتبر عرضة للفساد، حيث تطبق تلك التدابير على فئات معينة من المسؤولين، مثل العاملين في الشرطة الملكية الماليزية ولجنة مكافحة الفساد الماليزية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. ويتضمن التعميم الإداري رقم ٣ لعام ٢٠٠٤، المعنون "المبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل الموظفين العموميين"، قواعد بشأن تناوب شاغلي تلك المناصب. ولا توجد حالياً أي لوائح صريحة بخصوص الطعن في القرارات المتعلقة باختيار أو تعيين شاغلي المناصب العمومية.

وقد اعتمدت عدة مدونات قواعد سلوك بشأن الكيانات العامة. وهي تشمل المدونة الرئيسية المتعلقة بجميع الموظفين الحكوميين (الموظفين العموميين) (السلوك والانضباط) لائحة عام ١٩٩٣ P.U.(A) 395 (لائحة السلوك والانضباط)) ومدونة منفصلة تنطبق على الهيئات القانونية. وهناك أيضاً مدونات قواعد سلوك اعتمدها فرادى الوزارات والوكالات، فضلاً عن البرلمانين (أعضاء البرلمان) والسلطة القضائية. ويجري بانتظام تنقيح هذه المعايير وتقييمها، وقد عدلت عدة مرات. وتتولى إدارة الخدمة

العمومية معالجة المسائل المتعلقة بجميع الأجهزة المدنية، بما في ذلك الإجراءات التأديبية، واستعراض اللوائح الحالية، وإجراء دراسات بشأن أداء الأجهزة المدنية.

وقد وضعت ماليزيا تدابير قانونية وإطاراً إدارياً لضبط مسألة تضارب المصالح في القطاع العام، ولا سيما في لائحة السلوك والانضباط وما يتعلق بها من تعميمات إدارية. واعتمدت لوائح بشأن الهدايا والاستضافة. وبصرف النظر عن إقرارات الممتلكات (انظر المادة ٥٢)، لا يوجد حالياً ما يلزم الموظفين العموميين بالكشف عن أي تضارب محتمل في المصالح، باستثناء أعضاء مجلس العطاءات أثناء عملية الاشتراء.

وفيما يخص الموظفين العموميين المنتخبين، يتم التحقق من تضارب المصالح عند انتخابهم لشغل وظائفهم (المادتان ٤٨ (١) (ج) و٥٦ (٥) من الدستور الاتحادي). إلا أن المرشحين غير ملزمين بالكشف عن ممتلكاتهم. وتقضي مدونة أخلاقيات أعضاء البرلمان بوجوب أن يقوم مسؤولو الحزب السياسي الحاكم بالإعلان، داخل الحزب، عن ممتلكاتهم مرة كل سنتين.

ولا يوجد في ماليزيا حالياً ما يُنظّم تمويل الأحزاب السياسية، وإن كانت هناك عدة خطوات قد اتخذت في هذا الاتجاه. ويقضي قانون المخالفات الانتخابية بوجوب أن يقدم المرشحون كشوفاً عن نفقاتهم الانتخابية، بحيث تكون تلك الكشوف متاحة للتفتيش العلني (المادتان ٢٣ و٢٤).

وهناك نظام إبلاغ موحد لأفراد الجمهور والموظفين العموميين سواءً بسواء. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في جميع الوكالات الحكومية وحدات نزاهة مسؤولة عن الكشف والتحقيق ومعالجة الشكاوى (التعميم الإداري رقم ٦ لعام ٢٠١٣).

ويبدو أن إجراءات اختيار القضاة بموجب لائحة عام ٢٠٠٩ المتعلقة بلجنة التعيينات القضائية (اختيار قضاة المحاكم العليا)، فضلاً عن مدونة أخلاقيات القضاة لعام ٢٠٠٩ ولجنة أخلاقيات القضاة المنشأة بموجب قانون لجنة أخلاقيات القضاة لعام ٢٠١٠ (القانون رقم ٧٠٣)، تُوفّر، هي وغيرها من التدابير، إطاراً شاملاً لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي. وهناك أيضاً برنامج تدريبي للقضاة، علاوة على تخصيص موارد للجنة التعيينات القضائية من أجل إنشاء أكاديمية قضائية.

وهناك تدابير إضافية لقضاة المحاكم الجزئية، بما في ذلك وضع نظام للتناوب القضائي (يخص القضاة وكتاب المحاكم وصغار موظفي المحاكم). ويوفر معهد التدريب القضائي والقانوني فرصاً تدريبية لقضاة المحاكم الجزئية.

وتتضمن تدابير مكافحة التضارب في المصالح ودعم نزاهة القضاة وعدم تحيزهم وزيادة الشفافية في الإجراءات القضائية إمكانية الاطلاع على الأحكام القضائية وقواعد المحاكم المتعلقة بإحالة القضايا ورد القضاة (انظر، على سبيل المثال، قواعد المحاكم لعام ٢٠١٢، الأمر ٤٢؛ المادتان ٤١٧ و٤٣٩، من قانون الإجراءات الجنائية؛ Residence Hotel and Resorts Sdn Bhd v. Seri Pacific Corp Sdn Bhd [2014] 10 MLJ 413).

ويعد جميع الموظفين العاملين في الهيئات القانونية ودوائر النيابة العامة (من فيهم العاملون في لجنة مكافحة الفساد الماليزية) موظفين عموميين، ومن ثم فهم يخضعون للائحة السلوك والانضباط وما يتعلق بها من تعميمات إدارية تنص على تقديم إقرارات الذمة المالية. أضف إلى ذلك أنه جرى اعتماد

قوانين ولوائح وتوجيهات تحكم سلوك أعضاء النيابة العامة وتسيير المحاكمات (القاعدة الفرعية ٤ (٢) من لائحة السلوك والانضباط؛ مبادئ توجيهية خاصة بأعضاء النيابة العامة). وهناك تدريب متخصص لأعضاء النيابة العامة بشأن إدارة القضايا والإجراءات المعمول بها. وهناك نص دستوري يُنظّم تعيين النائب العام وعزله ويُحدّد مهامه وصلاحياته (المادة ١٤٥ من الدستور الاتحادي).

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩)

المشتريات العمومية ينظمها قانون الإجراءات المالية لعام ١٩٥٧ (صيغة ١٩٧٢ المنقحة) (القانون رقم ٦١) وما يتصل به من تعليمات الخزانة، التي تنص على أن مشتريات الأشغال والوظائف والخدمات التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠.٠٠٠ رينجيت ماليزي يجب أن تتم من خلال عملية تقديم عطاءات. ويجب أن يكون جميع المقاولين المشاركين في المناقصات المحلية مسجلين لدى الحكومة. ويُدعى إلى تقديم عطاءات دولية إذا لم تتوفر محلياً للوظائف أو الخدمات المطلوبة. وتستغرق إجراءات التسجيل ١٤ يوماً وفق ميثاق العطاءات المعمول به، وهناك وصلة تربط نظام التسجيل بلجنة الشركات الماليزية. ويجوز الإعفاء من التسجيل في حالات الطوارئ أو إذا كان هذا الإعفاء هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للعثور على الخبرات المحددة المطلوبة. وعلاوة على ذلك، فإنّ الوزارات التنفيذية لا تقتصر على أي قائمة وحيدة من مقدمي العطاءات المسجلة، لأنّ هناك تسجيلاً مستقلاً لكل عملية اشتراء مطروحة.

ويتم الإعلان عن جميع العطاءات في بوابة MyPROCUREMENT التابعة لوزارة المالية، كما يجوز للوكالات أن تنشر إعلانات في الصحف المحلية. وتُنشر أيضاً في تعميمات الخزانة معلومات عن إجراءات الاختيار وإرساء العقود (أي أدنى عطاء مقبول).

ويجوز لصاحب العرض الخاسر أن يقدم شكوى إلى الوكالة المشتريّة التي يجوز لها أن تلغي العطاء إذا تبين لها وجود مخالفات تشوبه؛ أو أن يقدم شكواه إلى مكتب الشكاوى العامة أو إلى لجنة مكافحة الفساد الماليزية. أضف إلى ذلك أنّ وزارة المالية ترصد الامتثال لقواعد الشراء، ويجوز لها إنشاء أفرقة عمل مخصصة بفحص الشكاوى. وتمثل أيضاً عمليات مراجعة الحسابات آليات استعراضية هامة. ولدى جميع الوكالات المشتريّة وحدات مراجعة داخلية للحسابات تفحص بانتظام أوجه الضعف التي تشوب قواعد المشتريات والانتهاكات المحتملة لهذه القواعد. ويجري المراجع العام للحسابات عمليات مراجعة خارجية؛ ويجوز له أن يأمر باتخاذ إجراءات تصحيحية. وهناك خطوات تُتخذ حالياً من أجل إرساء إجراءات استعراضية محلية تتيح لأصحاب العطاءات تقديم شكاوى بشأن نتائج المناقصات أو إجراءات التسجيل أو استجابة الوكالات المشتريّة.

وقد اعتمدت عدة تدابير وقائية لتعزيز النزاهة في الاشتراء العمومي، بما في ذلك ميثاق النزاهة في المشتريات الحكومية. وإلى جانب لائحة السلوك والانضباط هناك أحكام خاصة بموجب تعليمات الخزانة رقم ١٦٧ تُحمّل المسؤولين الرقابيين وموظفي المشتريات مسؤولية أيّ حسائر مُكبّدة؛ وفي الوقت ذاته تنص تعليمات الخزانة رقم ١٩٣ على وجوب قيام أعضاء مجلس العطاءات بالإعلان بأنفسهم عن أيّ مصالح قد تكون لديهم بشأن تلك العطاءات. ويتولى المعهد الوطني للإدارة العامة مهمة تدريب موظفي المشتريات.

وتعزز ماليزيا عنصرى الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وتحدد تعليمات الخزانة رقم ٢٩ إلى ٥١ إجراءات إعداد الميزانيات. وينظم القانون رقم ٦١ عملية الإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في الوقت المناسب من جانب الوكالات الحكومية الاتحادية.

وتتولى وحدات مراجعة الحسابات في الوزارات/الإدارات الاتحادية رصد فعالية الضوابط الداخلية. وقد وضعت الإدارة الوطنية لمراجعة الحسابات نظاماً تصنيفياً لقياس الضوابط؛ كما استحدثت مؤشرات بشأن المساءلة. وتُنشر تقارير مراجع الحسابات العام، وتُعرض سنوياً على البرلمان. وتتخذ ماليزيا إجراءات متابعة لمعالجة النتائج التي تلخص إليها تقارير مراجع الحسابات العام؛ ويبدو أن آلية المتابعة الخاصة بمراجع الحسابات العام تمثل أداة فعالة في هذا الصدد.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان ١٠ و ١٣)

توفر حكومة ماليزيا منابر للجمهور تتيح له الحصول على معلومات عن المنظمات وعن مهام الإدارة العامة؛ وذلك من خلال مبادرات معينة، من قبيل بوابة بيانات ماليزيا المفتوحة والمنتديات المتخصصة، مثل فرقة العمل الخاصة لتيسير نشاط الأعمال (PEMUDAH) "بنك الأفكار". وقد اتخذت ماليزيا خطوات نحو تقديم الخدمات الإلكترونية باعتبارها وسيلة تبسيط وتحسين للإجراءات الإدارية؛ وهي خطوات تقودها وحدة التحديث الإداري وتخطيط الإدارة في مكتب رئيس الوزراء.

ويعالج مكتب الشكاوى العامة شكاوى المواطنين من الخدمات المدنية، بما في ذلك القرارات السلبية الصادرة عن المؤسسات العامة فيما يخص تقديم المعلومات؛ ويعمل المكتب على التصدي لعدم الكفاءة الإدارية وعلى تبسيط عملية تقديم الخدمات العامة. كما يجوز تقديم طلب يلتمس فيه إجراء استعراض قضائي بشأن قرار حكومي سلبي، وذلك بموجب الأمر رقم ٥٣ من قواعد المحاكم لعام ٢٠١٢ (الأمر P.U. (A) الصادر في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢).

وقد اتخذت ماليزيا عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز تقديم الخدمات الحكومية. وتشمل هذه التدابير استخدام جميع الوكالات الحكومية مؤشرات أداء رئيسية وما يرتبط بها من نقاط مرجعية، وإصدار "الالتزام المالي بتقديم الخدمات العامة في عام ٢٠٠٨"، وخطة التحول الحكومية لعام ٢٠٠٩، وفرقة العمل الخاصة لتيسير نشاط الأعمال، واستخدام موثيق العملاء.

ومع ذلك، ذكر بعض النظراء أن تطبيق قوانين السرية الوطنية مثل قانون الأسرار الرسمية لعام ١٩٧٢ يجد من إمكانية الاطلاع على المعلومات السرية الخاصة بالوكالات الحكومية.

وباستثناء ولايتين، ليس لدى ماليزيا أي تشريعات محددة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات. ويجري وضع خطط من أجل اعتماد قانون اتحادي بشأن حرية تداول المعلومات.

وتشجع ماليزيا المشاركة العامة في صنع القرارات عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات الباب المفتوح والتواصل المنتظم بين الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك إجراء مشاورات بشأن التشريعات المناهضة للفساد وفعالية لجنة مكافحة الفساد الماليزية. ويجري، بالتعاون مع القطاع الخاص، إدخال تحسينات على الخدمات المدنية بهدف القضاء على الفساد؛ ويستشار الجمهور فيما يخص إعداد الميزانية.

واضطلعت لجنة مكافحة الفساد الماليزية بسلسلة من الأنشطة الإعلامية وبرامج التثقيف العامة التي تسهم في عدم التسامح مع الفساد. وتُكفل الحماية القانونية لكل من يقدم بيانات أو بلاغات أو معلومات إلى اللجنة المذكورة. كما تعتزم حكومة ماليزيا المضي في استعراض قانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام ٢٠١٠؛ وذلك من أجل تعزيز فعاليته.

القطاع الخاص (المادة ١٢)

بصرف النظر عن المعايير الجنائية، تُعدُّ لجنة الشركات الماليزية ولجنة الأوراق المالية الماليزية وهيئة لابوان للخدمات المالية أهم الهيئات القانونية التي تنظم شؤون القطاع الخاص في ماليزيا، بما في ذلك إنفاذ التشريعات والمعايير والإجراءات ذات الصلة بمنع الفساد. وعلاوة على ذلك، فإنَّ قانون إدارة الشركات في ماليزيا يعزز الممارسات التجارية السليمة؛ والشركات المسجلة ملزمة بأن توضح في تقاريرها السنوية مدى امتثالها لهذا القانون.

وتحدّد القوانين واللوائح المنطبقة معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، بما في ذلك اشتراط وضع ضوابط داخلية بشأن مراجعة الحسابات. والمؤسسات الإشرافية المعنية هي: معهد المحاسبين الماليزي، والمعهد الماليزي للمحاسبين العموميين المرخصين، ومجلس معايير المحاسبة الماليزي، ومؤسسة الإبلاغ المالي. وينص قانون المحاسبين لعام ١٩٦٧ على العقوبات الجنائية التي تُفرض على المخالفين.

وتسعى ماليزيا أيضاً إلى تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والقطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق "التعهد الماليزي بنزاهة الشركات" و"ميثاق النزاهة في المشتريات الحكومية".

وكان يجري، وقت إجراء هذا الاستعراض، وضع لائحة تنظيمية تحظر على الموظفين العموميين السابقين العمل في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم.

وتعتبر حكومة ماليزيا الرشوة فعلاً إجرامياً ولا تجزئ خصم الرشاوى من الضرائب (المادة ٣٩ من قانون ضرائب الدخل لعام ١٩٦٧ (القانون رقم ٥٣)). إلا أنَّ قانون ضرائب الدخل لعام ١٩٦٧ (القانون رقم ٥٣) يخلو من أي حكم محدد يحول صراحةً دون إمكانية خصم الرشاوى من الضرائب.

تدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤)

تخضع المؤسسات المالية وأنشطة ومهن غير مالية معينة لأنظمة رقابية وإشرافية داخلية شاملة تديرها السلطات الإشرافية الرئيسية الثلاث، وهي مصرف نيغارا ماليزيا (BNM)، ولجنة الأوراق المالية الماليزية، وهيئة لابوان للخدمات المالية. وقد أصدرت تلك الجهات التنظيمية الثلاث مبادئ توجيهية قابلة للإنفاذ تكاد تكون متطابقة فيما بينها، وذلك بمقتضى قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعائدات المتأتية من أنشطة غير مشروعة (اختصاراً: "قانون مكافحة"). وهذه القواعد، وخاصة لائحتا مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٧ (التزامات التبليغ)، تشترط ضرورة تحديد هوية الزبائن والملاك المتفعين فيما يخص الأفراد والأشخاص الاعتباريين وواضعي الترتيبات القانونية وكبار المسؤولين والمقربين منهم، وضرورة حفظ السجلات والإبلاغ الفوري عن المعاملات المريبة.

ويتضمن "قانون مكافحة" أحكاماً تُلزم مؤسسات الإبلاغ بإقامة برامج امتثال وتدريب الموظفين في هذا الصدد. وقد اضطلعت الجهات الإشرافية الرئيسية ببرامج تواصل وتوعية لصالح مؤسسات الإبلاغ؛ وأصدرت مجموعة متنوعة من الإرشادات والمذكرات التقنية والتعميمات. وتوجد نظم لكشف ورصد تحركات الأموال النقدية والصكوك القابلة للتداول عبر الحدود (أساساً في الجزء الرابع ألف من "قانون مكافحة").

وقد خلص التقييم المتبادل الذي أجراه في عام ٢٠١٥ كلٌّ من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال إلى أن لدى ماليزيا إطاراً قانونياً وتنظيماً قوياً يتيح لها اتخاذ تدابير وقائية. وتتمثل أهم نقاط قوة النظام الماليزي في التنسيق فيما بين الوكالات والأطر السياساتية والإشراف الذي يضطلع به مصرف نيغارا ماليزيا ووحدة الاستخبارات المالية. وقد اتخذت خطوات من أجل التجاوب مع التوصيات المعلقة، وذلك بتنسيق من الهيئة التنسيقية الوطنية.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- التدابير الرامية إلى تعزيز النزاهة في الوكالات الحكومية والشركات المرتبطة بالحكومة، التي تُلزم تلك الكيانات بإنشاء وحدات معنية بالنزاهة مصنفة بحسب مستويات مخاطر الفساد المتعلقة بها؛ والتقارير السنوية التي تقدمها الأفرقة واللجان المنبثقة عن لجنة مكافحة الفساد الماليزية؛ والدراسات الاستقصائية المتعلقة بتصورات عامة الناس (المادة ٥ (٢))
- الجهود التعاونية الدولية والإقليمية التي تبذلها المؤسسات في ماليزيا (المادة ٥ (٤))
- عمل مختلف الأفرقة واللجان الإشرافية التي تواظب على فحص العمليات التي تنفذها لجنة مكافحة الفساد الماليزية (المادة ٦ (٢))
- قامت ماليزيا بتقييم واستبانة المجالات المعرضة لخطر الفساد، أيضاً في إطار لجنة مكافحة الفساد الماليزية؛ واتخذت تدابير للتخفيف من تلك المخاطر، بعدة وسائل منها تطبيق نظم محددة لتدريب الموظفين وتناوهم (المادة ٧ (١))
- استخدام مؤشرات أداء رئيسية في جميع الوكالات الحكومية وما يرتبط بهذه المؤشرات من نقاط مرجعية؛ كما يُنظر إلى "دورة تدريب مديري الشركات في مجال القيادة والنزاهة" على أنها تدبير إيجابي يهدف إلى تعزيز النزاهة في الشركات المرتبطة بالحكومة، وذلك ضمن طائفة من برامج التدريب الأخرى التي تقدمها المؤسسات في مجال النزاهة (المادة ٨ (١))
- "ميثاق النزاهة في المشتريات الحكومية" ونظام ماليزيا الإلكتروني MyPROCUREMENT (المادة ٩ (١))

٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى ماليزيا بما يلي:

- النظر في تحسين التنسيق بين السياسات المتبعة على صعيد البلد كله والولايات في مجال مكافحة الفساد (مثل قوانين وسياسات خطة التحول الحكومية، وخطة النزاهة الوطنية، ولجنة مكافحة الفساد الماليزية) - سواء فيما يخص تنفيذ تلك السياسات أم رصدها علاوة على تطويرها وتنقيحها من أجل استخلاص الدروس المستفادة بقدر أكبر من المنهجية وتحسين تبادل المعلومات (المادة ٥ (٢))
- النظر في اعتماد نهج أكثر انتظاماً إزاء إجراء تقييم وتنقيح دورين للصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، بما في ذلك عن طريق إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين (المادة ٥ (٣))
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد مدة خدمة لكبير مفوضي لجنة مكافحة الفساد الماليزية؛ وتشجيع إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا الأمر واتخاذ ما يلزم من إجراءات بصدده (المادة ٦ (٢))
- النظر في ضرورة النص في اللوائح ذات الصلة على حق الطعن في قرارات التعيين والترقية (المادة ٧ (١))
- مواصلة الخطوات الرامية إلى وضع القواعد المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية، والنظر في مطالبة المسؤولين المنتخبين بأن يقوموا، قبل شغلهم وظيفتهم الانتخابية أو عند شغلهم إياها، بتقديم إقرارات الذمة المالية والبرهنة على امتثالهم للالتزامات الضريبية، في الماضي والحاضر (المادة ٧، الفقرتان ٢ و ٣)
- بالإضافة إلى المتطلبات الراهنة المتعلقة بتقديم إقرارات الذمة المالية، النظر في القيام باتباع نظم وإجراءات تلزم الموظفين العموميين بالإعلان عن أي تضارب محتمل في المصالح على نحو من شأنه أن يساعد على تعزيز جهود الكشف عن الانتهاكات المتصلة بتضارب المصالح وتوقيع جزاءات إدارية على مرتكبيها عند الاقتضاء (المادة ٧ (٤))
- النظر في إنشاء آلية تتيح للوزارات التنفيذية إبلاغ السلطات ذات الصلة في مجال الخدمة العامة بشأن عملية فحص إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين داخل الإدارات المعنية (المادتان ٨ (٥) و ٥٢ (٥))
- مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء آلية تتيح للأطراف المتضررة تقديم شكاوى تتعلق بالمشتريات؛ وتشجيع وزارة المالية بوجه أعم على التحقق من عمليات الاشتراء المتبعة من قبل الوزارات المختصة (المادة ٩ (١)). ويمكن لماليزيا أن تنظر أيضاً في تعزيز نظام إدارة المخاطر في مجال الإدارة المالية العامة (المادة ٩ (٢))
- تعزيز إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول على معلومات عن عمليات التنظيم والأداء وصنع القرار في الإدارة العامة، والنظر، في هذا السياق، في اعتماد

تشريعات على الصعيد الاتحادي تكفل الاطلاع على المعلومات، مع الحرص على توفير قدر كافٍ من الحماية للبيانات الخصوصية والشخصية، بما يشمل استعراض الإجراءات المتعلقة بتطبيق قوانين السرية الوطنية (المادة ١٠)

- اعتماد حكم صريح يحول دون إمكانية أن تُخصم من الضرائب النفقات التي تُشكّل رشاوى (المادة ١٢ (٤))
- مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المتبقية من التقييم الذي أجرته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (المادتان ١٤ و ٥٢)

٣- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد ٥١ و ٥٦ و ٥٩)

لدى ماليزيا إطار قانوني وتنظيمي قوي لاسترداد الموجودات؛ وهي تمارس تنسيقاً فعالاً فيما بين الوكالات يفضي إلى التعاون الدولي على استرداد الموجودات. وقد أبرمت معاهدات أو اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان لتسهيل إنفاذ أوامر الاسترداد أو الاحتجاز أو المصادرة؛ ويجوز لها أن تبادل المساعدة القانونية مع بلدان لا تربطها بها أي معاهدات أو اتفاقات، بناء على توجيه خاص من أحد الوزراء (المادة ١٨ من القانون رقم ٦٢١ المتعلق بتبادل المساعدة في المسائل الجنائية ("قانون المساعدة المتبادلة")). وتتطلب الإجراءات الماليزية ضرورة تأريخ أي من الأوامر المذكورة أعلاه بعد صدور ذلك التوجيه الخاص. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الطلبات الواردة من البلدان الأجنبية عادة ما تكون مؤرخة فعلاً، مما يعني عملياً أن على البلد الأجنبي أن يصدر أمراً جديداً مؤرخاً بعد تاريخ صدور التوجيه الخاص.

وقد تلقت ماليزيا عدة طلبات استناداً إلى الاتفاقية من بلدان لا تربطها بها أي معاهدات؛ لكن ماليزيا لم تُصدر أي طلبات خارجية استناداً إلى الاتفاقية لأن جميع ما أصدرته حتى الآن من طلبات خارجية أرسلته إلى بلدان تربطها بها معاهدات معينة.

ولم يحدث قط أن رفضت ماليزيا حتى الآن أي طلبات مساعدة قانونية متبادلة متى استوفت تلك الطلبات جميع الشروط المنصوص عليها في قانون المساعدة المتبادلة.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان ٥٢ و ٥٨)

تخضع المؤسسات المالية وأنشطة ومهن غير مالية معينة لمتطلبات توخي المصارف الحرص في تعاملها مع الزبائن؛ وهي المتطلبات التي ينص عليها "قانون المكافحة"، وتستكملها المبادئ التوجيهية الصادرة عن مصرف نيغارا ماليزيا بشأن توخي ذلك الحرص (على نحو يشمل تحديد هوية المالك المنتفع)، والمبادئ التوجيهية القطاعية المتعلقة بكبار المسؤولين والمقررين منهم (التعريف وتوخي المصارف الحرص في تعاملها مع الزبائن)، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب فيما يخص منع الوسطاء في أسواق رأس المال، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن هيئة لايبان للخدمات المالية.

ويفضي انتهاك تلك المبادئ التوجيهية إلى جزاءات جنائية أو إدارية (المادة ٨٦ من "قانون مكافحة" يوقعها مصرف نيجارا ماليزيا أو توقعها لجنة الأوراق المالية الماليزية أو هيئة مختصة أخرى.

وتتضمن المبادئ التوجيهية أحكاماً هامة تتعلق بمتطلبات توشي المصارف الحرص في تعاملها مع الزبائن فيما يخص الأشخاص الاعتباريين وواضعي الترتيبات القانونية، واتباع نهج قائم على أساس درجة الخطورة في توشي هذا الحرص، وتعزيز التدابير المتعلقة بتوشي هذا الحرص. وهنا تنطبق فترة احتفاظ بالسجلات لمدة لا تقل عن ست سنوات (٦). بموجب المادة ١٧ من "قانون مكافحة" وبموجب المبادئ التوجيهية لمصرف نيجارا ماليزيا (سبع (٧) سنوات بموجب المبادئ التوجيهية للجنة الأوراق المالية الماليزية).

وهناك نظام لتبادل المعلومات الاستخباراتية المالية مع الدول الأخرى (المادة ١٠ من "قانون مكافحة"). ومن حيث الممارسة العملية، فإن سلطات إنفاذ القانون في ماليزيا تواظب بانتظام على إحالة المعلومات المتعلقة بالمسائل الجنائية إلى نظرائها الأجانب على نحو غير رسمي.

ولا يجوز تسيير الأعمال التجارية الخاضعة للتنظيم، كالأعمال المصرفية مثلاً، بدون ترخيص (المادة ٨ من قانون هيئة الخدمات المالية)؛ وإلا اعتبر ذلك بمثابة جريمة جنائية. وتكفل الفحوص الإشرافية التأكد من أن المؤسسات المرخص لها تحتفظ بوجود مادي وتنفذ أعمالاً تجارية مأذوناً بها (المادة ١٤٦ من قانون هيئة الخدمات المالية). وتحظر المبادئ التوجيهية واللوائح الصادرة بموجب "قانون مكافحة" على المؤسسات المبلغة إقامة علاقات مع "المصارف الصورية" (على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية الصادرة عن مصرف نيجارا ماليزيا بشأن المصارف ومؤسسات الإيداع).

وجميع الموظفين العموميين مطالبون بتقديم إقرارات مكتوبة عما يملكونه هم شخصياً أو أزواجهم أو أبنائهم أو عن الممتلكات التي يحتفظ بها غيرهم نيابة عنهم (المادة ١٠ من لائحة السلوك والانضباط؛ والتعميم الإداري رقم ٣ لعام ٢٠٠٢) (الملكية وإفصاح الموظفين العموميين عن ممتلكاتهم). وتقدم الإقرارات إلكترونياً، وهناك جزاءات تأديبية توقع على الممتنعين عن تقديمها (الفقرة ٢٩ من التعميم الإداري رقم ٣). ولا تُفحص الإقرارات على مستويات الإدارات الفردية إلا فيما يخص عدم الامتثال أو فيما يخص محتوياتها على أساس كل حالة على حدة. وتعتبر جميع الإعلانات سرية (الفقرة ٢٨ من التعميم الإداري رقم ٣). كما يطالب القضاة والموظفون القضائيون بالإفصاح عن ممتلكاتهم (الفقرة ٩ من مدونة أخلاقيات القضاة لعام ٢٠٠٩؛ لائحة السلوك والانضباط).

وتنطبق متطلبات الإفصاح عن الموجودات، سواءً بسواء، على الممتلكات والمصالح المالية الأجنبية.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥)

في ماليزيا، هناك أحكام مفصلة بشأن إنفاذ أحكام المحاكم الأجنبية مع البلدان التي لدى ماليزيا ترتيبات أحكام متبادلة معها. وفي غياب حكم قانوني يبيح صراحةً لدولة أجنبية رفع دعاوى مدنية أمام المحاكم في ماليزيا، تنطبق الأحكام العامة بشأن الدعاوى المدنية بموجب القانون الأنغلو سكسوني.

وثمة تدابير تمكن ضحايا الجرائم من الحصول على تعويضات (المادة ٤٢٦ من مدونة الإجراءات الجنائية). إلا أن القانون لا يحدد آليات تكفل للدول الأجنبية استرداد الممتلكات أو تثبيت حقها في تلك الممتلكات أو الحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بها من خلال الإجراءات المحلية.

أما طلبات إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية فتتضمن المادتان ٣١ و ٣٢ من "قانون المساعدة المتبادلة"، اللتان يجب تفسيرهما على ضوء الجزء ٤ من الفصل الثالث من لائحة هذا القانون التنفيذية لعام ٢٠٠٣. وتتيح هذه اللائحة تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي تدعمها نسخة مصدقة قابلة للإنفاذ من أمر مصادرة أجنبي. وقدمت ماليزيا إحصاءات بشأن الاعتراف بأوامر المصادرة الأجنبية.

ويجوز محاكمة مرتكبي جرائم غسل الأموال والفساد محلياً، ومصادرة الممتلكات الأجنبية المنشأ بناء على تلك المحاكمات. فلا المادة ٥٥ من "قانون المكافحة" ولا المادة ٤٠ من قانون المساعدة المتبادلة لعام ٢٠٠٩ تميز بين الممتلكات المحلية المنشأ والممتلكات الأجنبية المنشأ التي يجوز إخضاعها لأمر مصادرة.

وتعترف ماليزيا بأحكام المصادرة غير المستندة إلى إدانة (المادة ٤١ من قانون المساعدة المتبادلة لعام ٢٠٠٩، والمادة ٥٦ من "قانون المكافحة")؛ وقد قدمت إحصاءات بشأن تنفيذ تلك الأحكام.

وينص "قانون المساعدة المتبادلة" على عدد كاف من الأحكام التي تجيز تقييد ممتلكات موجودة في ماليزيا قابلة للخضوع لأوامر مصادرة أجنبية واستبانة تلك الممتلكات واقتفاءها وتجميدها (المواد ٣١ (١) (ب) و ٣٥ إلى ٣٧ من القانون المذكور؛ والمادة ٢٣ (١) (ج) '٢' من لائحته التنفيذية).

ولا يوجد مكتب مركزي لإدارة الموجودات في ماليزيا. فكل وكالة من وكالات إنفاذ القانون تتولى بنفسها إدارة وحفظ الموجودات المصادرة وفقاً لمبادئها التوجيهية المتعلقة بإدارة الموجودات. وفي الوقت الراهن تعكف الهيئة التنسيقية الوطنية على النظر في تبسيط عملية إدارة الموجودات، بما في ذلك إنشاء مكتب مركزي لإدارة الموجودات.

وتحدد المادة ١٩ من "قانون المساعدة المتبادلة" الطريقة التي يمكن بها تقديم طلبات المساعدة ومضمون تلك الطلبات، علاوة على أي إجراءات يلزم أن تتخذها ماليزيا استجابةً لتلك الطلبات. وتُعقد مشاورات مع الدول الطالبة، وفي حال عدم تلقي أي رد من الدول الطالبة، درجت ماليزيا على عدم رفض الطلب وإنما إغلاق ملفه مؤقتاً بحيث يمكن إعادة تفعيله بمجرد ورود معلومات إضافية لاحقاً من الدول الطالبة.

ولا يستبعد "قانون المساعدة المتبادلة" إرسال المعلومات تلقائياً (المادة ٤ من القانون). فمن حيث الممارسة العملية، تواظب سلطات إنفاذ القانون في ماليزيا - ولا سيما وحدة الاستخبارات المالية،

والشرطة الملكية الماليزية، ولجنة مكافحة الفساد الماليزية - بانتظام على إرسال معلومات تتعلق بالمسائل الجنائية. وينص "قانون مكافحة" على تقاسم المعلومات مع النظراء الأجانب، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالجرائم الأصلية (المادتان ١٠ و ٢٩ (٣) من "قانون مكافحة").

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة ٥٧)

تتضمن المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المساعدة المتبادلة لعام ٢٠٠٣ تدابير بشأن التصرف في الممتلكات المصادرة أو إعادتها إلى ملاكها الشرعيين. وترسي المادتان ٢٨ و ٣١ الأساس القانوني الذي يمكن الحكومة الماليزية من إرجاع الموجودات المصادرة إلى دول أخرى؛ كما تنظم التكاليف المرتبطة بذلك. وتنص اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على سداد المبالغ المستحقة بموجب أوامر المصادرة الأجنبية.

ولا يوجد حكم صريح يقضي بأن تعاد الممتلكات إلى الدولة الطالبة عندما تكون الجريمة ذات الصلة اختلاس أموال عمومية أو غسل أموال عمومية مختلسة، كما تخلو جميع المعاهدات من أي نص يرسي هذا المبدأ.

وينص قانون المساعدة المتبادلة على حماية مصالح الأطراف الثالثة الحسنة النية، بما في ذلك المالك الشرعي أو الشخص الاعتباري (المحلي/الأجنبي). ويعطى إشعاراً بإجراءات المصادرة (المادة ٤١ من "قانون المساعدة المتبادلة"، والمادة ٦١ من "قانون مكافحة"، والمادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون المساعدة المتبادلة لعام ٢٠٠٣).

وتجيز المادة ١٨ من "قانون المساعدة المتبادلة" لماليزيا إبرام اتفاقات أو ترتيبات، على أساس كل حالة على حدة، من أجل التصرف النهائي في الممتلكات المصادرة.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- إجراءات العمل الموحدة لمصرف نيغارا ماليزيا بشأن تلقي وتحليل وتعميم المعلومات الاستخباراتية المالية في إطار التعامل مع الدول الأجنبية (المادة ٥٢)
- تنص المادة ٣٤ من "قانون المساعدة المتبادلة" على أن الشهادة التي تصدر عن سلطة أجنبية مختصة وتفيد بوجود أمر مصادرة أجنبي نافذ وغير خاضع للطعن تُقبل دليلاً أمام المحكمة دون حاجة إلى مزيد من الإثبات (المادة ٥٤)
- مرونة المادة ١٩ من "قانون المساعدة المتبادلة" التي تبيح لماليزيا الاستجابة لأي طلب بالطريقة التي ترغب فيها الدولة الطالبة وعلى أكمل وجه ضمن الحدود القانونية الموضوعية؛ أضف إلى ذلك أن الإرشادات التفصيلية واستمارات الطلبات النموذجية تُيسر تقديم المساعدة (المادة ٥٥ (٣))
- يمثل التشاور المستمر بين الدولة الطالبة والدولة متلقية الطلب ممارسة جيدة؛ ومن الناحية العملية لا ترفض ماليزيا أي طلب وإنما تُغلق ملفه غلقاً مؤقتاً لحين ورود معلومات أو أدلة إضافية من الدولة الطالبة (المادة ٥٥ (٧) و (٨))

- عمدت ماليزيا إلى إنفاذ أحكام قانون المساعدة القانونية المتبادلة، مما أسفر عن إرجاع عائدات متأتية من ممتلكات إلى أطراف ثالثة حسنة النية (المادة ٥٧ (٢))

٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى ماليزيا بما يلي:

- النظر فيما إذا كان من شأن تبسيط إجراءات تقديم المساعدة إلى البلدان التي لا تربطها بها أيُّ معاهدات أو اتفاقات، بدلاً من الإجراءات الرهنة التي تقضي بأن يصدر الوزير توجيهاً خاصاً، أن يُيسر التعاون الدولي على استرداد الموجودات؛ وتشجّع ماليزيا على وضع دليل بشأن استرداد الموجودات يوضح للبلدان الطالبة الشروط الإجرائية اللازم استيفاؤها (المادة ٥١)
- النص في القانون على آليات استرداد تكفل للأطراف المتضررة تثبيت حَقها في ممتلكات معينة أو تثبيت ملكيتها لتلك الممتلكات أو الحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بها، وذلك من خلال إجراءات محلية (المادة ٥٣ (أ) و(ب))
- تعزيز الآليات التي تكفل الحفاظ على الممتلكات لحين صدور الأمر بمصادرتها، بما في ذلك من خلال إنشاء مكتب مركزي لإدارة الموجودات، والنظر في اعتماد مبادئ توجيهية شاملة بشأن إدارة الموجودات (المادة ٥٤ (٢) (ج))
- اعتماد تدابير تنص على إعادة الأموال إلى الدول الطالبة في حالة اختلاس أموال عمومية أو غسل أموال عمومية مختلصة، بما في ذلك عن طريق استعراض المعاهدات ذات الصلة (المادة ٥٧ (٣))